

انطلاق مؤتمر المسؤولية الاجتماعية: التاريخ الاجتماعي الجيد يكبح خسائر الشركات

# هل تستطيع الشركات أداء رسالتها الاجتماعية رغم جفاف مواردها المالية؟

كتب سالم عبد الغفور:

والتأثير على المستهلك من أجل ان يساندها؟... وغيرها من الاسئلة... وتطرت العيار الى مجموعة من النقاط الرئيسية ومن بينها:

اولا: ان الشركات الكبرى في العالم أدركت منذ زمن طويل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وساهمت بشكل واضح سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو المحافظة على البيئة، وحتى في مجالات تدريب الطلبة واكسابهم الخبرات والمهارات المختلفة وتاهيلهم لسوق العمل، بل وحتى تشجيع مواهبهم الفنية والابتكارية، لذا استحققت تلك الشركات كل التقدير والاحترام والنجاح.

الا اننا للأسف في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام نلاحظ ان المسؤولية الاجتماعية للغالبية العظمى من الشركات ما تزال في مهدها وفي بدايتها الأولى، وهي ترتبط بشكل مباشر بتقديم الأموال من خلال التبرعات الخيرية.

ثانيا: من أجل ترسيخ هذه المسؤوليات وضبطها وعدم اخضاعها لأهواء الشركات ومدرائها اعتقد انه من المهم وضع التشريعات والقوانين في مجال المسؤولية الاجتماعية ومن المهم وجود جهة تنظم هذه العملية، وخصوصا اننا في بدايات عملية تحتاج الى كثير من التشجيع للشركات.

ثالثا: من المهم جدا في المرحلة المقبلة ان يكون هناك تمييز بين الشركات والمؤسسات التي تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وتلك التي لا تلتزم بها وتكتفي بموقف المتفرج.

رابعا: ضرورة الاهتمام بتقرير المسؤولية الاجتماعية بحيث يتم تقييم الشركات من قبل الجميع سواء كانوا موظفين او عملاء او مساهمين من خلال تقرير المسؤولية الاجتماعية والذي يجب الا يقل اهمية عن التقرير المالي.

وأكدت العيار ان مؤشر المسؤولية الاجتماعية يعد الوسيلة المثلى لنقل المسؤولية الاجتماعية محليا الى مرحلة تطبيقية متقدمة تقوم على أسس القياس المحكم لممارسات الشركات وكذلك فانه سوف يدفع الشركات الى تطوير برامجها في التعاطي مع القضايا الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة في رفع تنافسية الشركات وبالتالي انعكاسها على الاقتصاد الوطني.

واضافت ان التطورات التي تشهدها الكويت كثيرة والسعي نحو منح القطاع الخاص دورا اكبر في الاقتصاد بات امرا لا اختلاف عليه في ظل الرغبة الاميرية السامية بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري متميز على مستوى المنطقة وهو ما يستلزم تضافر الجهود المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص.



● فاليري كليف واعتدال العيار تفتتحان مؤتمر المسؤولية الاجتماعية

**المسؤولية الاجتماعية للغالبية العظمى من الشركات العاملة في المنطقة ما زالت في مهدها وفي بدايتها الأولى**

**اعتدال العيار: يجب تقييم الشركات من خلال تقرير المسؤولية الاجتماعية أولا خاصة في ظل الأزمة المالية الحالية**

واضافت «من هنا تبرز اهمية الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل الازمة المالية الحالية وبدون شك فان الكثير من الاسئلة ستثور ومنها.. هل يمكن للشركات ان تستمر في اداء رسالتها الاجتماعية في ظل شح مواردها المالية؟ واي دور يمكن ان تلعبه هذه الشركات في التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية لهذه الازمة الطاحنة؟ والى أي مدى يمكن لبعض الشركات الجيد في التخفيف من خسائرها

## أجواء الأزمة

من جانبها قالت رئيس اللجنة المنظمة ومدير عام شركة وي للخدمات الاعلامية المتكاملة اعتدال حمد العيار ان المؤتمر ينعقد هذا العام وسط اجواء اقل ما توصف به انها أجواء أزمة تعصف بعالمنا وتعتبر بمثابة نقطة تحول في الكثير من المفاهيم الاقتصادية الى جانب التوقعات السائدة بانها أزمة ممتدة وان العالم لن يفيق من آثارها قبل عام او اثنين على افضل تقدير.

للشركات، فتتعرز مسألة مواطنة الشركة، وبخاصة في تعظيم مساهمات القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية دون الاخلال بممارسات الشركة.

وأكدت كليف ان برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الكويت سيواصل سعيه للوصول للقطاع الخاص في معالجة تحديات التنمية مضيقة نحن نشجع الشركات في الكويت للمشاركة في مشاريع شراكة لخلق حلول دائمة لتحديات التنمية القومية وأهداف التنمية الألفية.

## تجارب عربية لتطبيق مؤشر المسؤولية الاجتماعية

التنافسية للمملكة.

كما أعلنت البورصة المصرية انها ستصدر في شهر مارس 2009 مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بالتعاون مع مؤسسة «ستاندارد اند بوردين». وبغض النظر عن تفاصيل ومعايير هذه المؤشرات فان المبادرة في حد ذاتها تعد قفزة نوعية في التعاطي في مفهوم المسؤولية الاجتماعية عربيا، يجب ان توازنها خطوات ايجابية مشابهة على المستوى الكويتي.

قالت اعتدال العيار انه يهمني هنا الاشارة والاشادة بالخطوات التي اتبعتها بعض الدول العربية ومن بينها ما اعلنته الهيئة العامة للاستثمار السعودية من مبادرة استثنائية على مستوى المسؤولية الاجتماعية في المملكة ألا وهي «مؤشر وجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية» بهدف تشجيع الشركات على اعتماد أفضل الممارسات التي تسهم في اثراء القيمة البشرية والاجتماعية وتؤدي الى تعزيز القدرة

نظمت شركة «وي» للخدمات الاعلامية المتكاملة مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي افتتح أمس بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي - فرع الكويت وتختتم فعالياته اليوم برعاية رئيسية من بنك الخليج ومجموعة الاتصالات المتنقلة «زين» ورعاية بلائنيه من مؤسسة البترول الكويتية وشركة الارجان العالمية العقارية والناقل الرسمي مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية. وقالت الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في الكويت فاليري كليف خلال افتتاح المؤتمر في الوقت الذي تتحمل فيه الحكومات والمسؤوليات الكبرى، فانه من صالح الشركات ان تأخذ دورها لتساعد في تقديم الحلول اللازمة لعمليات التنمية وتتبوأ مسؤوليات أكبر وان تساهم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مشيرة ان القضاء على الفقر كان هو الهدف الأول من بين أهداف التنمية في ألفية القرن الـ 21 والذي اتفق عليه قادة دول العالم منذ 8 سنوات.

واضافت «لنتمكن من تحقيق أهداف التنمية في هذه الألفية، فاننا بحاجة الى النظر في كيفية تحقيق أفضل استجابة من المؤسسات لافته الى ان الحاجة كبيرة وعالمية للاستخدام الكامل للموارد المالية والفكرية والمؤسساتية خاصة في ظل الازمة الاقتصادية الحالية».

وأوضحت كليف ان العمل والتجارة والاستثمار هي أعمدة السلام والرخاء ومكون رئيسي في المجتمع لتقديم المساعدة لحل المشاكل مبيئة ان التطور تجاه أهداف التنمية الألفية يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الاقتصادي المستقر على كافة المستويات المحلية والدولية والإقليمية.

وأشارت الى ان المطالبات الدولية لان تكون الشركات أكثر شفافية ويعتمد عليها بصورة أكبر في مساهماتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيما كان محل عملها ويعكس تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتفاع توقعات المجتمع والمساهمين للدور الحيوي الذي يمكن ان يضطلع به القطاع الخاص في المجتمع واستجابة الشركات للضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة.

وحول المسؤولية الاجتماعية قالت كليف انها بدأت تأخذ نطاقا واسعا في التفسير، فتتطوي على الدور الفعال لمؤسسات القطاع الخاص «كمواطنين» لهم حقوق، وعليهم واجبات. وبالإضافة الى سياسات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية